وديع عواودة*

الاستيطان .. ٥٠ عاما من السلب والنهب برخصة قضائية

توطئة

يسعى هذا المقال، في سياق الذكرى الخمسين لاحتلال ١٩٦٧ ، للبحث عن إجابات حول السؤال: من هم الرابحون، ومَن الخاسرون في مجال الاقتصاد من الاحتلال، بالتركيز على الاستيطان، دون الخوض هنا في المجالات غير الاقتصادية، وفيها خسائر جمة وعميقة بالنسبة للفلسطينيين على وجه الخصوص طبعا. ويستدل من مراجعة الكثير من التقارير والمواد المتعلقة بهذه المضمار، أن ثمة جهات إسرائيلية وأجنبية أيضا تجني الأرباح من هذا الاحتلال الاستيطاني، لكن المستوطنين هم الرابح الأساسي. بالمقابل، وإضافة للفلسطينيين الذين يسددون أثمانا اقتصادية باهظة للاحتلال، هناك جهات إسرائيلية أيضا تخسر من استمرار الاحتلال ومشروع الاستيطان نتيجة استئثاره بميزانيات ضخمة يفترض أن تخصص أجزاء منها لهم. وبهذه المناسبة تكثف عدة جهات فلسطينية وإسرائيلية (حقوقية بالأساس) السؤال: من يربح من الاحتلال الاستيطاني؟ وهذا سؤال كبير، تطال الإجابة عليه عدة مجالات وجهات محلية ودولية، ترتبط بالاحتلال: احتياجاته، مؤسساته وخدماته.

بيد أننا نركز في هذا التقرير بشكل خاص على مركب ووكيل أساسي مباشر للاحتلال هو المشروع الاستيطاني، لنستعرض من هم الرابحون ومن هم الخاسرون بالدرجة الأولى (المستوطنون مقابل الفلسطينيين) ثم نتوقف عند الجهات الإسرائيلية والأجنبية المستفيدة من استمرار الاحتلال الاستيطاني، وعند الجهات الإسرائيلية الخاسرة جراءه. كذلك نتطرق للدور المختلف للمحكمة

* صحافي وكاتب من كفركنا.

الإسرائيلية العليا وشرعنة السيطرة على مقدرات الفلسطينيين، وللسؤال: هل فعلا يقاطع العالم منتوجات المستوطنات؟

وتوضيحا لصورة الاستيطان، لابد من الإشارة لمعطيات حركة السلام الآن المستندة لدائرة الإحصاء المركزية حول الواقع الديموغرافي للاستيطان[١] ومفادها أن المستوطنين يعّدون ٣٩٩٣٠٠ نسمة(يضاف لهم ٢١٠ ألف نسمة مستوطنو القدس المحتلة التي تعتبرها دائرة الإحصاء المركزية جزءا من إسرائيل لا من الضفة الغربية بعد إحالة قانون السيادة عليها) يشكلوّن اليوم ١٢٪ من سكان الضفة الغربية و ٥٪ من مجمل الإسرائيليين. يقيم هؤلاء المستوطنون في ١٣٢ مستوطنة رسمية(أقيمت بقرار حكومي) وفي ٩٧ نقطة استيطانية عشوائية(أقيمت بدون قرار رسمي حكومي منذ تسعينيات القرن الماضي).

(١) الرابحون أولا... المستوطنون، والخاسرون أولا الفلسطينيون

يحقق المستوطنون أنفسهم، على مستوى اقتصاد الاستيطان، أرباحا نابعة بالأساس من سيطرتهم على الأرض الفلسطينية ومواردها، ويتمثل ذلك بسلسلة من المزارع والمصانع التي بات بعضها يتوارى، وإخفاء عنوان إنتاجها في محاولة للإفلات من حملة مقاطعة المنتوجات الاستيطانية في العالم. منذ بدأت حملة المقاطعة الدولية تشتد وتتسع منذ نحو ١٥ عاما، يقوم المستوطنون وشركات التّصدير الإسرائيليّة التي تعمل في الأراضي الفلسطينيّة باستخدام التّضليل لوسم منتجاتهم، إذ تسوق منتجات المستوطنات تحت عنوان «صُنعت في إسرائيل».

أ. الزراعة

تؤكد منظمة «كيرم نفوت» الحقوقية الإسرائيلية المختصة بمتابعة النشاط الاستيطاني ورصده في مجال الأرض وزراعتها بالأساس أن الزراعة تشكل الأداة الأكثر نجاعة في سلب الأرض الفلسطينية. وفور احتلال ١٩٦٧ رأى المستوطنون بالزراعة وسيلة إضافية لتعزيز الاستيطان من عدة نواح أساسية: أيديولوجية – دينية، اقتصادية وجغرافية–توسعية (توسيع مساحة المستوطنات). وحسب دراسة «كيرم نفوت» فإن مساحة الأرض الزراعية التابعة للمستوطنين اليوم تبلغ ٩٣ ألف دونم وهذه ضعف ونصف ضعف مساحة المستوطنات ذاتها (عدا القدس) وضعفي منطقة نفوذ مدينة تل أبيب.[٢] كما تكشف أن ٤٠٪ من المساحة الزراعية هذه تقوم على أراض فلسطينية خاصة تم الاستيلاء عليها عنوة. وتتكون زراعة المستوطنات من كروم الزيتون،العنب،التمر،الفواكه والخضراوات، وفي المنطقة المحيطة بالخليل،بيت لحم والقدس تبدو كروم العنب القائمة في مناطق ارتفاعها ٩٠٠ متر كمشاهد توسكانا الجميلة التي تخفي وراءها صورة بشعة من السلب والنهب وطرد عنيف لأصحاب الأرض الأصليين، وبرعاية ودعم المؤسسات الحكومية ،وضحيتها فلسطينيون وأحيانا جماعات فلسطينية كاملة ، كما حصل مؤخرا مع قرية التياسير في منطقة الأغوار، ما دفع صحيفة «هآرتس» لتخصيص افتتاحيتها ضد السلب والنهب والتهجير.[٣] علاوة على ذلك تكشف «كيرم نفوت» في دراسة بعنوان «من يربح من الاحتلال؟» أن هناك مصدرا آخر للسيطرة على الأرض الفلسطينية الخاصة التي حرم منها أصحابها غداة حرب ١٩٦٧ لوقوعها داخل مناطق الحرام الحدودية والبالغة نحو ١٧٠ ألف دونم. تتيح إسرائيل للمستوطنين السيطرة على آلاف الدونمات من هذه «المناطق الحرام» وفلاحتها خاصة في مجال زراعة النخيل في منطقتي الأغوار ووادي عربة، والتي تروى بمياه محلية أو مياه عادمة من القدس يتم تكريرها، كما تؤكد الدراسة المذكورة[٤].

وحسب معطيات «كرمي نفوت»، فقد تم إغلاق عشرات آلاف الدونمات في المنطقة المحيطة بالخليل وبيت لحم، واستولى عليها مستوطنون متدينون يعتبرون الزراعة هناك فرضا دينيا لا عملا سياسيا فحسب. وهكذا في منطقة الغور وشمال البحر الميت حيث تهيمن زراعة النخيل ومزارع الدفيئات، وهناك تتبع المستوطنات لمجلسين إقليميين(بكعات ياردين ومغيلوت) ويقيم فيها ٩٥٠٠ مستوطن مقابل ٨٠ ألف فلسطيني نهبت معظم أراضيهم الخاصة وأراضي الوقف أيضا. وتكشف هذه الجمعية الحقوقية عن تقلص مساحة الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية منذ احتلالها بالثلث نتيجة عدة أسباب أهمها توسع المزارع الاستيطانية بدعم الجيش والدولة. كما تكشف أن المستوطنات قامت منذ ١٩٩٧(بعد أربع سنوات على توقيع أوسلو) بالاستيلاء على ٢٤٠٠٠ دونم جديد من خلال النشاط الزراعي معظمها في محيط المستوطنات في المنطقة بين الخليل والقدس (غوش عتصيون)،١٠ آلاف دونم منها أراض فلسطينية خاصة[٥]. وللتأكيد على دور الدولة في السلب والنهب تتابع المنظمة الحقوقية الإسرائيلية «تواصل إسرائيل العمل بقنالين في هذا المضمار: قنال رسمي تقوم فيه «الإدارة المدنية» بتحويل مئات آلاف الدونمات للمستوطنين بعد مصادرتها من الفلسطينيين. أما القنال الثاني فهو غير رسمي ويهدف هو الآخر للسيطرة على أرض لا يمكن تحويلها للمستوطنين بشكل رسمي، وفيه تشجع

غول الاستيطان: نهب جائر لموارد الفلسطينيين.

الدولة المستوطنين على السيطرة عليها وتموله، وأحيانا بتمويل أجنبي كـ «المسيحيين الصهاينة» في الولايات المتحدة، وهنا نذكر أن الاستيلاء الزراعي على الأرض يتطلب قليلا من الموارد والوقت.

وعلى خلفية كل ذلك انخفضت نسبة الرجال الفلسطينيين الذين عملوا في الزراعة من ٣٤٪ عام ١٩٦٧ حتى ٨٪ فقط في ٢٠١١، وهذا حسب ما تؤكده دائرة الإحصاء الفلسطينية في تقرير عن البطالة في الضفة الغربية.[٦]

كما يؤكد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» في تقرير عن واقع الزراعة الفلسطينية اليوم ما تنشره منظمات إسرائيلية بأن ٣٤٪ من الأرض الزراعية في الضفة الغربية غير متاحة لأصحابها.[٧] ويعتقد المعهد أن تقلص مساحة الأرض الزراعية الفلسطينية هو نتيجة: المستوطنات، جدار الفصل،المناطق العسكرية المغلقة. وبهذا السياق وضمن تقريره ينفي المعهد المذكور معطيات "الإدارة المدنية" حول عمل ٢٤،٤ عامل فلسطيني عام ٢٠١٢ داخل المزارع الاستيطانية، ويشير إلى أن عددهم مضاعف.

وقد ساهم التّطوير المُكثّف للزراعة الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة في زيادة أرباح المستوطنين لاسيما أنهم يستفيدون أيضا من تشغيل قوى عاملة فلسطينية تتقاضى أجورا رخيصة، لكن لم يتم تحديد حجم هذه الأرباح. في القسمين المحتلين عام ٦٧ من منطقتي غور الأردن ووادي عربة تزدهر زراعة استيطانية تستفيد من التربة الخصبة والمياه والطقس الحار التي تلائم بعض أنواع المزروعات خاصة كروم النخيل وحقول خضراوات تؤتي بثمارها مبكرا، وتسوق بالتالي لأوروبا بأسعار مربحة جدا عشية عيد الميلاد في عز الشتاء. في هذه المناطق الخصبة، تزدهر الزّراعة الإسرائيليّة على حساب المزارعين الفلسطينيّين، من خلال عمليّات سلب الأراضي والتّوزيع الجائر للمياه.

(ب) أصحاب الأرض يستأجرونها

وتفيد معطيات منظمة «هيومان رايتس ووتش» العالمية حول حجم استغلال إسرائيل للفلسطينيين أن الأخيرة كرست ٨٦٪ من أراضي غور الأردن للمستوطنات وتمنحها حصة الأسد من المياه الجوفية.[٨] والمفارقة أن الفلسطينيين في الغور يستأجرون أراضيهم المصادرة من المستوطنين بغية الحصول على لقمة عيشهم وسد رمقهم.[٩] ولا ينتهي ربح المستوطنين على حساب أصحاب الأرض عند هذا الحد، فحسب تقديرات البنك العالمي تُلحق التقييدات الإسرائيلية المفروضة على المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية خاصة بالأغوار ضررا بهم بقيمة ٧٠٠

ساهم التّطوير المُكثّف للزراعة الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة في زيادة أرباح المستوطنين لاسيما أنهم يستفيدون أيضا من تشغيل قوى عاملة فلسطينية تتقاضى أجورا رخيصة، لكن لم يتم تحديد حجم هذه الأرباح. في القسمين المحتلين عام ٦٧ من منطقتي غور الأردن ووادي عربة تزدهر زراعة استيطانية تستفيد من التربة الخصبة والمياه والطقس الحار التي تلائم بعض أنواع المزروعات خاصة كروم النخيل وحقول خضراوات تؤتي بثمارها مبكرا، وتسوق بالتالي لأوروبا بأسعار مربحة جدا عشية عيد الميلاد في عز الشتاء.

مليون دولار سنويا. وهذا يفسر ارتفاع نسبة الفقر والبطالة لدى الفلسطينيين في الغور والبالغة اليوم ٣٣٪، ويلقي الضوء على عمليات الاستغلال للعمال خاصة الأطفال الفلسطينيين. وتقدر منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية أن هناك مئات من الأطفال الفلسطينيين يعملون في المستوطنات في ظروف قاسية جدا. في أحاديث ضمن مقابلات أجرتها منظمة «هيومان رايتس ووتش» شكا أطفال من مكابدتهم عدة أوجاع أدت لحالات إغماء خلال العمل في فصل الصيف الحار جدا. وضمن التقرير المذكور شكا بعضهم من حالات دوار وتقيؤ وصعوبة في التنفس وآلام حادة في الظهر جراء الأحمال الثقيلة والتهابات في العيون نتيجة أدوية كيماوية زراعية حيث أجبروا على العمل داخل دفيئات تزيد حرارتها عن الـ ٤٠ درجة في فصل الصيف. [١٠]

(ت) شركة أهافا

وعلاوة على مزارع شمال البحر الميت، هناك جهات إسرائيلية أخرى تجني الأرباح من مرافق سياحية، من أبرزها شركات استخراج المعادن المتنوعة من هذا البحر وتعرضه للمزيد من الجفاف بما في ذلك المساحات التابعة للضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، فهي أيضا تتضرر لأن تجفيف أي منطقة من مياهه لاستخراج الأملاح يؤدي لهبوط مستواه في بقية المناطق. وفي شمال البحر الميت تواصل شركة «أهافا» للمستحضرات العلاجية والتجميلية جباية أرباح كبيرة من مواد أصلها من طين البحر الميت منذ تأسيس مصانعها عام ١٩٨٨ . وبعدما تم تأسيس هذا المصنع بمبادرة كيبوتس «عين جدي» وجهات إسرائيلية أخرى تم بيعه في ٢٠١٦ لشركة صينية (FUSON) بـ ٢٩٠ مليون شيكل، وتعرض الشّركة منتوجاتها، والتي تصدرها إلى أكثر من ٢٥ دولة، على أنّها «مصنوعة في إسرائيل»، في حين أنّ تصنيعها يتم في الضفة الغربية.

(ث) حرمان الولجة من عين الحنية والمدرجات التاريخية الشهيرة

وتطال عملية استنفاع المستوطنين غير المشروع حتى عيون المياه العادية التي لا تستخدم مصدرا مائيا جديا، فقد أعلنت اسرائيل رسميا عزمها نقل حاجز «عين ياعيل» (عين يالو) الواقع على الطريق بين القدس وبيت لحم ، وبالتالي السيطرة على منطقة كبيرة تستفيد منها أسر فلسطينية. وحسب المنظمة الحقوقية الإسرائيلية المختصة بشؤون القدس «عير عميم» في تقرير عن «تحويل» الولجة لـ «حديقة وطنية»« أبلغت لجنة التخطيط والبناء في القدس، حديثا، سكان قرية الولجة، في الجزء الجنوبي من المدينة، أن الدولة تعتزم نقل الحاجز باتجاه الأراضي الفلسطينية. [١١] وهذا يعني أن المنطقة التي تضم عين الحنية، أكبر ينبوع في غربي القدس، ستنتقل من الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي وستكون جزءا من « حديقة القدس الكبرى». وتقع قرية الولجة جزئيا داخل منطقة نفوذ المدينة، لكنه تم مؤخرا الانتهاء من الجدار الذي يفصل بينها تماما. كما يفصل الجدار القرية عن اراضيها الزراعية الكبيرة، وفي الوقت الذي تم فيه الانتهاء من بناء الجدار، نفذت هيئة الآثار الإسرائيلية وهيئة تنمية القدس مشروعا رئيسيا لإعادة ترميم نبع عين الحنية والحفاظ عليه. وكان هذا النبع يستخدم قبل بناء الجدار للسباحة من قبل سكان الولجة ولري مواشيها، كما كانت عائلات من بيت لحم وبيت جالا تتنزه في المكان. وبعد استكمال أعمال الترميم ستتم احاطة الينبوع بجدار، وسيقام هناك مركز للزوار ومطعم، وسوف يصبح أحد مداخل الحديقة الكبرى التي تحيط بالقدس من الجنوب والغرب. ويؤكد أفيف تتارسكي، الباحث في جمعية

(عير عميم) ردا على ذلك «إن نقل الحاجز هو تطبيق آخر بحكم الأمر الواقع لتشريع الوزير الكين القاضي بإخراج الولجة والأحياء الأخرى من حدود القدس. ويتابع « في قدس الكين، سيتجول الاسرائيليون على المدرجات الجميلة التي رعاها سكان الولجة، وعلى بعد عشرات الأمتار منها، سيتم محاصرة أصحاب الأرض خلف سياج شائك، ولن يكونوا قادرين على الوصول إلى الأرض التي سرقت منهم ... هذه هي رؤية الحكومة اليمينية: بدلا من السلام والعدالة، تزداد الأسوار ويصبح الاضطهاد أسوأ».[١٢]

(٢) الرابحون الإسرائيليون والأجانب

يستدل من تقارير إسرائيلية وأجنبية أن الرابحين هم ليسوا المستوطنين فقط، فهناك جملة شركات ومؤسسات اقتصادية تجني الأرباح من دجاجة الاحتلال الاستيطاني ومن بيضها السمين يأكلون.

(أ) البنوك شريكة أساسية بالأرباح

تحقق عدة بنوك إسرائيلية فوائد كبيرة من الاحتلال الاستيطاني ومشاريعه، خاصة من قروض الإسكان المخصصة للمشاريع الإسكانية للمستوطنين. وتلقي حركة « إئتلاف النساء من أجل السلام « في تقرير موسع، الضوء على النشاط المصرفي الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويظهر التقرير وجود ستة مجالات لنشاط البنوك الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة:

١ فروع مصرفية : يؤكد هذا التقرير أن كافة البنوك الإسرائيلية افتتحت لها فروعا في المستوطنات كـ بنك العمال،بنك لؤومي وبنك «أوتسار هحيال» المعد للجنود.

٢ قروض سكن : تتنافس البنوك الإسرائيلية على تقديم قروض سكن للمستوطنين بشروط مريحة جدا، خاصة أن هؤلاء جمهور يتمتع بدعم حكومي مضمون، ما يجعل أرباحها دسمة ومكفولة.

٣ مرافقة مشاريع البناء:

تحقق البنوك الإسرائيلية الكبرى أرباحا جمة من قروض تقدمها لشركات البناء والمقاولين داخل المستوطنات.

٤ تقديم قروض وخدمات مصرفية للأعمال داخل المستوطنات: وعلى سبيل المثال يقدم بنكا العمال ولؤمي قروضا كبيرة لشركة «سيتيبس» التي تبني سكة القطار الخفيف الموصلة بين مستوطنات القدس أو شركة «كعك عبادي» و «طوفي حماموت».

٥ تقدم هذه البنوك قروضا وخدمات مصرفية مقابل جني أرباح كبيرة للسلطات المحلية في المستوطنات.

٦ تنص اتفاقية باريس الاقتصادية على منع السلطة الفلسطينية من سك عملة خاصة بها، فإن النقد المتداول في الضفة الغربية هو الشيكل الذي يسيطر على الاقتصاد الفلسطيني. ولأنها لا تملك الفرصة المباشرة للحصول على خدمات «المقاصة» فتضطر المصارف الفلسطينية اقتناء هذه الخدمة من البنكين الإسرائيليين «هبوعليم» و «ديسكونت» ولهذا الغرض تضطر لإيداع مبالغ ضخمة كضمانات مالية فيهما وتسديد عمولات باهظة. ويؤكد «ائتلاف النساء من أجل السلام»– وهو تنظيم حقوقي إسرائيلي– فلسطيني– أن سيطرة الشيكل على الاقتصاد الفلسطيني تخضعه للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية الإسرائيلية المعتمدة من قبل بنك إسرائيل، وهذا كله يعمل منذ عدة عقود على محو الخط الأخضر من الناحية الاقتصادية. وينوه الائتلاف أن المحو الاقتصادي يطال عدة مجالات، منها شبكات الماء والكهرباء والاتصالات والبنى التحتية وغيرها وخدمات تزويد البترول.[١٣]

(ب) شركات إسرائيلية وأجنبية

بدأت إسرائيل منذ الأيّام الأولى لاحتلال العام ١٩٦٧ ، تستخدم آلات بناء ثقيلة لتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينيّة والشّعب الفلسطينيّ من خلال ممارسة سياسة «فرض الحقائق على أرض الواقع». كانت وما زالت تستخدم، الحفّارات والجرافات وآلات الشحن للبناء ولتغيير المناظر العامّة ومعالم الأراضي: البنى التّحتيّة لمشاريع الاستيطان فصل المجموعات السّكانيّة الفلسطينيّة عن بعضها البعض من خلال بناء متاريس وحواجز وطرق الفصل العنصري، هدم آلاف البيوت والمباني العامّة والمصالح التّجاريّة الفلسطينيّة، كتدبير عقابي وكوسيلة لحدّ تطوّر البلدات الفلسطينية. وهنا تشارك في الانتفاع من الاحتلال والاستيطان شركات أميركية وأوروبية ويابانية. ومن أكبر الشّركات المُتعدّدة الجنسيّات التي تعمل في السّوق الإسرائيليّة في هذا المجال وتحقق أرباحا كبيرة : بوبكات (Bobcat)، كاتربيلر (Caterpillar), (CNH Industrial)، دوسان (Doosan)، هايدروميك (Hidromek)، هيتاشي (Hitachi)، هيونداي (JCB)، Hyundai Heavy Industries)، ليبهير (Lieb-herr)، تِركس (Terex) وفولفو (Volvo)، وتقوم جميعها بتوزيع

وهنا تشارك في الانتفاع من الاحتلال والاستيطان شركات أميركية وأوروبية ويابانية. ومن أكبر الشّركات المُتعدّدة الجنسيّات التي تعمل في السّوق الإسرائيليّة في هذا المجال وتحقق أرباحا كبيرة : بوبكات (Bobcat)، كاتربيلر (CNH Industrial) ,(Caterpillar)، دوسان (Doosan)، هايدروميك (Hidromek)، هيتاشي (Hitachi)، هيونداي (Hyundai Heavy Industries)، JCB، ليبهير (Liebherr)، تِركس (Terex) وفولفو (Volvo)، وتقوم جميعها بتوزيع آلاتها ومعدّاتها الثّقيلة من خلال وكلاء إسرائيليّين محلّيّين يجنون هم أيضا أرباحهم الخاصة والاحتلال بالنسبة لهم مصدر دخل.

آلاتها ومعدّاتها الثّقيلة من خلال وكلاء إسرائيليّين محلّيّين يجنون هم أيضا أرباحهم الخاصة والاحتلال بالنسبة لهم مصدر دخل. كما يبيع الموزّعون المحلّيّون بعض الآلات المُستوردة إلى الجيش الإسرائيلي والسّلطات الإسرائيليّة؛ مع ذلك، فإنّ القسم الأكبر من أرباح هؤلاء ينتج عن بيع المعدّات لشركات البناء الإسرائيليّة في القطاعَين العام والخاص العاملة على طرفي الخط الأخضر. ومن أبرز هذه المعدات الجرّافات (من نوع D9) الخالية من الرّكاب، والمصفّحة والمدجّجة بالسّلاح التي تُقوّض حارات بأكملها وتنشط في هدم المنازل الفلسطينية وشق الطرقات وأعمال البنى التحتية غير المتوقفة منذ ١٩٦٧.

ولا شك أن حجم هذه الآلات وقوّتها وحدهما يوفّران لمن يقوم بتشغيلها حماية قصوى، ويمكّنانه من التّحرّك دون أيّ اعتبار للظروف الميدانيّة، ولهذا السّبب يعتبر الجيش الإسرائيلي هذه المعدّات سلاحًا إستراتيجيًّا. لذا، فإنّ تزويد الجيش الإسرائيلي بهذه الأدوات ومشاركته في تطوير آلات هندسة ثقيلة مُحدّثة لا تحتاج إلى من يشغّلها، يمكن إدراجهما في خانة المتاجرة بالأسلحة. ولذا تعتقد منظمة «يش دين» القضائية الإسرائيلية– في تقرير جديد صادر في أيلول ٢٠١٧ عن النهب المؤسس لموارد الأرض الفلسطينية برعاية محكمة العدل العليا الإسرائيلية– أن استخدام آلات الهندسة المدنيّة في التّوسيع المنهجي للمستوطنات وبناها التّحتيّة، وفي بناء جدار الفصل العنصري والحواجز العسكريّة، وفي هدم البيوت الفلسطينيّة جزء من نظام إدامة العمليّة الاستعماريّة في الأراضي الفلسطينيّة وترتبط بطبيعتها بانتهاكات حقوق الإنسان وباختراقات متكرّرة للقانون الدّوليّ، لكن هذه الشركات الخاصة تواصل تورطها من هذه الناحية.[١٤] كما كشفت « يش دين» أن إسرائيل تستخدم هذه الآليات الضخمة في الكسارات التي تنهب موارد باطن الأرض الفلسطينية. وتقول على سبيل المثال أنها استخرجت خلال ٢٠١٥ نحو ١٧ مليون طن من الحصى من الكسارات في الضفة الغربية، والتي تعادل ٢٠٪ من مجمل ما تستهلكه إسرائيل سنويا، وكل ذلك بمصادقة محكمة العدل العليا.[١٥]

صحيح أنّ الحكومة الإسرائيليّة هي التي تخطّط وتموّل المشروع الاستيطاني وأنظمة السّيطرة المتنوّعة المُستخدمة لاضطهاد الشّعب الفلسطينيّ، لكنّ الأذرع التّنفيذيّة – تلك التي تُطبّق السّياسات على أرض الواقع وتغيّر معالم الأراضي – هي شركات بناء إسرائيليّة عامة وخاصة. يشار إلى أن الأمم المتحدة قد أنذرت في أيلول الماضي ١٥٠ شركة إسرائيلية وأجنبية تعمل في الاستيطان ولم تعرف بعد هوية كل هذه الشركات. وحسب صحيفة «هآرتس» ضمن تقرير حول تهديد الأمم المتحدة بنشر قائمة سوداء لعدة شركات إسرائيلية وأجنبية باعتبار أن العمل في الاستيطان مخالف للقانون الدولي، سمت عدة شركات منها شركة «طيفع» للأدوية وشركة «إلبيت» للأدوات الألكترونية والبنوك الإسرائيلية «هبوعليم»، «لؤومي» وشركة «إيجد» للحافلات وشركة المياه «مكوروت» وشركة كوكاكولا وشركة «أفريكا– يسرائيل».[١٦]

وفي المذكرة التي وقعها المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة الأمير زيد بن الحسين. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن صحيفة «واشنطن بوست» قولها إنه من بين هذه الشركات: «Airbnb»، «Tripadvisor»، «Caterpillar»

وما لبثت الولايات المتحدة أن تدخلت لمنع نشر هوية هذه الشركات العاملة في الضفة الغربية ومارست ضغوطها على مفوضية حقوق الإنسان الأممية بذريعة أن ذلك يشكل فاتحة لحملة مقاطعة لإسرائيل. وحسب صحيفة «معاريف» التي كشفت عن الضغط الأميركي فقد نقل موظفون أميركيون عن

وهناك شركات محلّيّة وأجنبية تجني أرباحا من الاحتلال ومن حماية المستوطنات والمستوطنين ومن انتهاك حقوق الفلسطينيين من خلال إنتاج وسائل السّيطرة على الفلسطينيين. فالغاز المسيل للدموع تنتجه شركة أميركية، وكذلك القنابل الصوتية تصنع في الولايات المتحدة وهي أكثر وسائل تفريق المظاهرات استخداما من قبل قوات الاحتلال وفق تقرير منظمة « بتسيلم « حول وسائل تفريق المتظاهرين الفلسطينيين، والتي لا نملك حيلة لتقدير دقيق لحجم الأرباح منها. أما الرصاص المطاطي فهي صناعة إسرائيلية نتاج «الصناعات العسكرية(تاعس)»، وبعد تقرير لجنة أور عقب هبة القدس والأقصى صارت قوات الأمن الإسرائيلية تستورد رصاص الاسفنج (قطر ٤٠ ملم) من شركات أميركية لتفريق المظاهرات في القدس.

الأمير زيد قوله إن المفوضية مصممة على نشر قائمة الشركات المستفيدة من الاحتلال والاستيطان في نهاية كانون أول القادم، وإنها طلبت تعقيب الدول التي تقع فيها المقرات الأساسية للشركات. كما توضح «معاريف» في تقرير عن الضغط الأميركي المذكور أن الولايات المتحدة تتحرك بهذا الاتجاه، وتساند إسرائيل في مطالبة الأمم المتحدة بعدم تمويل فعالية الكشف عن هوية الشركات المستفيدة من الاحتلال وبناء قاعدة معلومات عنها.[١٧] وعلى هذه الخلفية، هاجم سفير إسرائيل في الأمم المتحدة داني دانون مجلس حقوق الإنسان الأممي لإعلان نيته الكشف عن هوية الشركات المشاركة في العمل داخل الضفة الغربية المحتلة، زاعما أن ذلك ضرب من « اللاسامية «. وفي مساندته لدانون ذهب رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو للقول إن نشر قائمة الشركات هذه بمثابة مساعدة لحملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، كما نقلت مواقع إخبارية إسرائيلية.[١٨]

(ت) أسلحة السيطرة

وهناك شركات محلّيّة وأجنبية تجني أرباحا من الاحتلال ومن حماية المستوطنات والمستوطنين ومن انتهاك حقوق الفلسطينيين من خلال إنتاج وسائل السّيطرة على الفلسطينيين. فالغاز المسيل للدموع تنتجه شركة أميركية، وكذلك القنابل الصوتية تصنع في الولايات المتحدة وهي أكثر وسائل تفريق المظاهرات استخداما من قبل قوات الاحتلال وفق تقرير منظمة «بتسيلم» حول وسائل تفريق المتظاهرين الفلسطينيين، والتي لا نملك حيلة لتقدير دقيق لحجم الأرباح منها.[١٩] أما الرصاص المطاطي فهي صناعة إسرائيلية نتاج «الصناعات العسكرية (تاعس)»، وبعد تقرير لجنة أور عقب هبة القدس والأقصى صارت قوات الأمن الإسرائيلية تستورد رصاص الاسفنج (قطر ٤٠ ملم) من شركات أميركية لتفريق المظاهرات في القدس.

والحديث عن إنتاج وسائل قمع مظاهرات سلميّة في الضفة الغربية كالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي على أنواعه التي تُنتجها وتسوّقها شركتا كومباند سيستمز(Combined Systems, Inc. - CSI) و م. ر. هانتر (M.R. Hunter)؛ وسلاح «الصّرخة» (The Scream) الذي تنتجه شركتا (Electro-Optics Research & Development EORD) وLARD؛ و«الظربان» (The Skunk)، والذي تنتجه شركة أدورتك (Odortec).

(٣) من الجهات الإسرائيلية الخاسرة جراء الاستيطان، وكيف؟

(أ) أثمان اقتصادية- اجتماعية

في سياق الحديث عن فقدان العدل التوزيعي وانعدام المساواة المتفاقمة في إسرائيل، لا تكتفي بعض الجهات السياسية والمدنية الإسرائيلية (المؤيدة لتسوية الدولتين بالأساس) بالإشارة فقط للتركيز الكبير للموارد والثراء بين يدي قلة من أصحاب رأس المال. كما لا تكتفي بالإشارة لاتساع الفجوات بين طبقات الإسرائيليين خاصة مع تصاعد السياسات النيو ليبرالية على حساب مظاهر «دولة الرفاه» وعلى حساب الشرائح الفقيرة خاصة فلسطينيي الداخل(١٧٪ من السكان)- بل تشدد على كلفة الاستيطان على حساب قطاعات إسرائيلية واسعة كالمدن الفقيرة المعروفة بـ «مدن التطوير»، ضمن خدمة الحق بالمعرفة كحق ديموقراطي ومن أجل كسب النقاط في معركة تبدو خاسرة اليوم على الرأي العام في إسرائيل حيال الاستيطان.

على سبيل المثال، يؤكد "إيكي ألنير مدير حركة «دستور لإسرائيل» في مقال في صحيفة «معاريف» بعنوان «الإخوة المنسيون– لا أفهم كيف يسمح سكان سديروت باستغلالهم بشكل ساخر من قبل المستوطنين.»[٢٠] من هذا المنطلق ودون الخوض بالجدل السياسي المباشر حول الصراع وتسويته ترى منظمة «أدفا» الإسرائيلية أنه مقابل استئثار الأمن والاستيطان في نطاق مشروع الاحتلال بميزانيات ضخمة يسدد الإسرائيليون ثمنا اقتصاديا واجتماعيا أيضا لا سياسيا فحسب. وحسب تقرير «أدفا» الأخير بعنوان «ثمن الاحتلال» فإن التمويل الحكومي للسلطات المحلية للبلدات الإسرائيلية في الأطراف أقل مما يمنح للمستوطنات بشكل واضح : ١٨١١ شيكلا لكل شخص في المستوطنات مقابل ١٥٤٢ للشخص في مدن التطوير بالأطراف ومقابل ٩٠٠ شيكل للمواطن العربي.[٢١] وتؤكد «أدفا» أن «صيانة الاحتلال» هي أمر مُكلف جدا، ويضر بالنمو الاقتصادي وبقدرة إسرائيل على الاستثمار من أجل تطوير الأطراف والمناطق البعيدة عن المركز ورفع جودة حياة جميع سكانها. كذلك تشدد على أن الاحتلال يلحق خسائر غير مباشرة باقتصاد إسرائيل من خلال المساس بالاستقرار الاقتصادي فيها ويولد سيرورات نمو متقلبة جدا، وغالبا ما تواجه النمو الاقتصادي عقبات بسبب المواجهات العنيفة المتواصلة مثل الانتفاضتين والحرب على غزة عام ٢٠١٤. غير أن الضرر الأكثر وضوحا وتأثيرا هو الثمن العسكري: الزيادات المتواصلة لميزانية الأمن بسبب النشاطات العسكرية. حسب معطيات «أدفا» فقد بلغت هذه الزيادات بين السنوات ١٩٩٨–٢٠١٥ نحو ٥٥,٦ مليار شيكل. وذلك بالإضافة إلى ميزانية الأمن الجارية، والتي تمول أيضا العمليات الجارية في المناطق المحتلة. وبالطبع يتعلق جانب آخر بزيادة النفقات الأمنية، هو توجيه جزء من موارد وزارة الأمن الداخلي لرعاية الاحتلال. كذلك تتمتع إسرائيل بإمكانيات هائلة في مجال السياحة، إلا أن كل حدث أمني كبير يؤدي إلى تراجع حاد في حركة السياحة الوافدة لها، وهذا يحتسب ضمن خسائر تنجم عن الاحتلال، لكننا هنا سنحاول حصر التحقيق بالسؤال عن الاستيطان .. من الرابح ومن الخاسر منه. بالمقابل تؤكد منظمات حقوقية إسرائيلية أنه علاوة على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة فإن مسددي الضرائب الإسرائيليين هم أيضا في خانة الخاسرين جراء الاستيطان، من منطلق أن المستوطنين يشكلون أولوية أولى لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ويحصلون على ميزانيات تتعدى نسبتهم المئوية.

قنوات التمويل

كشفت حركة «السلام الآن» في الماضي حجم التمييز الحكومي لصالح المستوطنات على حساب بقية الإسرائيليين من خلال تعقب مثابر لدفاتر الميزانيات المقررة سنويا للتربية والتعليم والإسكان. وتوضح «السلام الآن» في تقرير عن حجم الميزنيات المخصصة للمستوطنات أن التمييز مستمر حتى اليوم، بعدما تمكنت من الحصول على معطيات بهذا المضمار رغم كل المصاعب.[٢٢] وفي السطر الأخير تؤكد «السلام الآن» بعيون النسر المحلق على واقع الاستيطان أن حكومات إسرائيل تشجع الإسرائيليين الانتقال للإقامة في المستوطنات من خلال الامتيازات المقدمة للمستوطنات مقارنة ببقية المواطنين في إسرائيل والتي يواظب لوبي المستوطنين على تكريسها والحصول على المزيد منها. منوهة أن الميزانيات الحكومية تحول المستوطنات بطريقتين، أولاهما مباشرة من خلال خدمات تقدم للمواطنين، والثانية من خلال السلطات المحلية، ناهيك عن مداخيلها الذاتية من الضرائب والرسوم وغيرها. ومن أجل التدقيق في تحديد حجم التمييز الحكومي لصالح المستوطنات تحملت «السلام الآن» عناء احتساب وتفصيل كافة نفقات كل واحدة من الوزارات وميزانيتها المخصصة للجهات المختلفة إضافة لمقارنة الميزانيات المخصصة للمستوطنات مباشرة مع الميزانيات المخصصة للبلدات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر. كذلك قامت «السلام الآن» ضمن تحقيق بعنوان «حالة طوارئ سياسية» بمعاينة المعايير المعتمدة في توزيع الميزانيات داخل الدوائر الحكومية واكتشاف تلك المعايير التي تخدم المستوطنات وتفضلها.[٢٣]

وتشدد «السلام الآن» في أحد تحقيقاتها الواسعة على أن هذه الحسابات تظهر بعدا واحدا فقط من الكلفة العامة للاستيطان، منوهة إلى أن الثمن السياسي، الأمني والأخلاقي لم يرد هنا. وحسب هذا التحقيق تحول الحكومة سنويا مليارد شيكل كميزانية إضافية للمستوطنات، وهي ميزانية معدة لتغطية «النفقات الاستثنائية»، ولا تشمل نفقات الأمن والحماية ولا شق الطرقات ولا الخدمات المقدمة للمستوطنين كـ مواطنين إسرائيليين. وتظهر معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل من هذه الناحية أن العام ٢٠١١ شهد ارتفاعا بحجم الميزانيات الحكومية مقدارها ٣٨٪ فيما ارتفع عدد المستوطنين بنفس السنة بـ ٥٪. وعن ذلك سبق وقال وزير المالية وقتها يوفال شطاينتس لإذاعة «غالي يسرائيل» في تشرين الثاني ٢٠١٢ وفق ما جاء في موقع «السلام الآن»: نجحنا وليس بالأقوال فقط بل بالأفعال،في مضاعفة الميزانيات المخصصة للاستيطان، وكل ذلك بهدوء ودون ثرثرة وبالاتفاق مع قادة المستوطنين».[٢٤]

امتيازات الإسكان

ويستدل من مراجعة معطيات الإسكان أن كلفة الشقق السكنية في المستوطنات تقل عنها داخل إسرائيل بفارق جدي، وذلك نتيجة مشاريع الإسكان العام،الدعم الحكومي للبنى التحتية وتخفيضات بأسعار قسائم البناء ومنح قروض مصرفية بشروط مريحة. وتحظى المستوطنات بميزانيات إسكان تفوق نسبة المستوطنين من مجمل السكان بأربعة أضعاف. وتفيد معطيات «السلام الآن» أن ميزانية وزارة الإسكان بلغت بالمعدل السنوي خلال السنوات الأخيرة نحو ٧٥٠ مليون شيكل بلغت حصة المستوطنات منها ١٧٪ رغم أن سكانها لا تتجاوز نسبتهم الـ ٥٪ من الإسرائيليين. هذا لا يشمل بناء مؤسسات جماهيرية عامة تتم على نفقة وزارة الإسكان، وفي عام ٢٠١١ على سبيل المثال بلغت نسبة المؤسسات المقامة داخل المستوطنات ٢٩٪ منها كما يؤكد تقرير «السلام الآن» بعنوان «ثمن الاستيطان».[٢٥]

يشار هنا إلى أن معظم بناء الشقق السكن في إسرائيل يتم بمبادرات واستثمارات فردية فيما تبادر الحكومة لقسم ضئيل منها، ومع ذلك تفيد معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل حول السلطات المحلية أن الحكومة استثمرت بهذا المضمار داخل المستوطنات خلال ٢٠١٠ ثلاثة أضعاف ما تستثمره داخل الخط الأخضر وذلك رغم التجميد المعلن للبناء الاستيطاني.[٢٦]

ميزانيات أكثر ضرائب أقل

ومقابل الميزانيات المضاعفة للمستوطنات، فإن المستوطنين يسددون ضرائب أرنونا أقل بكثير مما يدفعه بقية الإسرائيليين. ففي حين يسدد الشخص الواحد ما معدله ١٠٠٣ شيكل كل سنة كرسوم أرنونا فإن المستوطن يسدد ٧٣٥ شيكلا فقط، أي أقل بـ ٣٠٪. كذلك تتجلى الامتيازات للمستوطنات بتصنيفها من قبل الحكومة كمناطق أفضلية قومية أولى، رغم أن معطياتها الاقتصادية – الاجتماعية ليست منخفضة . هذا التصنيف يعني على سبيل المثال زيادة على منحة الإسكان في القروض المصرفية بقيمة ٩٧ ألف شيكل مقابل عمولة بنكية مريحة (٤,٥٪) دون علاقة لمستوى الدخل، والأهم منح تخفيض بنسبة ٦٩٪ من سعر قسيمة البناء،كما جاء في تقرير منظمة «من يربح؟» ضمن دراسة حول امتيازات الاستيطان.[٢٧]

وهكذا في مجال التربية والتعليم فإن ميزانيات وزارة التعليم للمستوطنات أكبر منها في البلدات الإسرائيلية، فقد خصصت الوزارة عام ٢٠١٠ على سبيل المثال لكل طالب مستوطن ٨٠٣٤ شيكلاً في السنة فيما خصصت لنظيره الطالب داخل الخط الأخضر ٤٩١٥ شيكلا فقط.[٢٨]

وتتمتع المستوطنات سنويا بميزانيات دسمة من وزارة الداخلية بقيمة ٤٢٧ مليون شيكل تقريبا ، ما يعني زيادة نحو ٧٠٠٠ آلاف شيكل لكل عائلة مستوطنين مقارنة بعائلة إسرائيلية داخل الخط الأخضر، وهذا يفسر ارتفاع جودة الخدمات البلدية المقدمة فيها.

(٤) سلب الأراضي الفلسطينية برخصة قضائية

(أ) المحكمة العليا

وباتت أعمال السلب والنهب للأرض الفلسطينية تحظى بدعم رسمي سافر حتى من المحكمة العليا وجهات قضائية كانت في الماضي تفرمل هذا الجشع الاستيطاني في أحيان غير قليلة، فقد كشف في إسرائيل مؤخرا أن المستشار القانوني للحكومة ابيحاي مندلبليت، قد سمح بمصادرة اراض فلسطينية خاصة من أجل تلبية احتياجات المستوطنات. وجاءت وجهة نظر مندلبليت هذه في أعقاب قرار اتخذه قاضي المحكمة العليا المتقاعد، سليم جبران، مؤخرا، والذي سمح وفق تقرير لصحيفة «هآرتس» بمشاركة المحكمة العليا في تشريع البؤر الاستيطانية وعن السيطرة على أراض لصالح المستوطنين باعتبارهم «جزءا من الجمهور المحلي» في الضفة الغربية.[٢٩] وكتب مندلبليت وجهة نظره هذه بناء على طلب وزيرة القضاء ايبلت شكيد، وتتطرق تحديدا إلى طلب تنظيم طريق الى بؤرة «حُرشاه» غير القانونية في وسط الضفة الغربية، رغم شق قسم من الطريق على أراض فلسطينية خاصة. ويشار الى ان السبب الرئيسي لعدم المصادقة على هذه البؤرة حتى اليوم، هو عدم وجود طريق قانوني يوصل إليها. وفي ضوء قرار القاضي جبران، طلبت شكيد من مندلبليت إعادة النظر في موقفه من مسألة مصادرة الأرض في البؤرة. وعلى هذه الخلفية، حدد مندلبليت، بأنه يمكن استخدام الأرض الفلسطينية الخاصة من أجل «مصلحة الجمهور» كما جاء في تقرير صحيفة « يسرائيل هيوم « المقربة من رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو.[٣٠]

وكان مندلبليت قد عارض في السابق مصادرة أراض خاصة في بؤرة «حُرشاه» فيما اعتبر جبران في قراره أن «الإسرائيليين يعتبرون من السكان المدنيين في المنطقة، وبالتالي يتم تفسير واجبات القائد العسكري لصالحهم». كما كتب جبران أن «الآثار الواسعة لهذا الواجب لاحظها الرئيس براك (رئيس المحكمة العليا سابقا)... حيث زعم أن» الإسرائيليين في المنطقة يملكون الحق في الحياة والكرامة والممتلكات والحقوق الأخرى التي يتمتع

باتت أعمال السلب والنهب للأرض الفلسطينية تحظى بدعم رسمي سافر حتى من المحكمة العليا وجهات قضائية كانت في الماضي تفرمل هذا الجشع الاستيطاني في أحيان غير قليلة. فقد كشف في إسرائيل مؤخرا أن المستشار القانوني للحكومة ابيحاي مندلبليت، قد سمح بمصادرة اراض فلسطينية خاصة من أجل تلبية احتياجات المستوطنات. وجاءت وجهة نظر مندلبليت هذه في أعقاب قرار اتخذه قاضي المحكمة العليا المتقاعد، سليم جبران، مؤخرا، والذي سمح وفق تقرير لصحيفة « هآرتس « بمشاركة المحكمة العليا في تشريع البؤر الاستيطانية وعن السيطرة على أراض لصالح المستوطنين باعتبارهم «جزءا من الجمهور المحلي» في الضفة الغربية.

بها الجميع في إسرائيل»، وذلك طبقا لما نقلته مواقع إخبارية إسرائيلية. [٣١]

(ب) لواء سرقة الأراضي

وإزاء تفاقم السلب والنهب الاستيطاني المذكور أعلاه حملت صحيفة «هارتس» في افتتاحيتها على وحدة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، وقالت إنها نشرت خلال الأشهر الأخيرة، الكثير من القصص المقلقة حول الأساليب التي تتبعها وحدة الاستيطان لسرقة أراضي الفلسطينيين و«الأراضي الحكومية».[٣٢] وإذا لزم الأمر، فإن الوحدة الممولة من الأموال العامة، لا تتردد في خداع حتى المستوطنين من أجل الهدف المقدس – انشاء المزيد من المباني في المستوطنات.

وتابعت «هآرتس»: تكشف وثائق رسمية للواء أنه أعطى عشرات الدونمات التي تعود لفلسطينيين في غوش عتصيون، الى البؤرة الاستيطانية غير القانونية «معاليه رحبعام» (انظر «هآرتس» ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٧). وفعل ذلك على الرغم من عدم وجود أي صلة أو ملكية له أو أي علاقة بالأرض. وفي حالة أخرى، أقام اللواء في العام الماضي ٥٠ وحدة سكنية على أراضي قريبة من مستوطنة بيت حورون (٢٣,١١,٢٠١٦)، على الرغم من أن الأرض تعرف بأنها «أراض حكومية»، إلا أن الإدارة المدنية لم تكتشف البناء إلا بعد الانتهاء منه، وبعد بيع الشقق بالفعل.

(ت) مشروع قانون لإعادة بناء مستوطنات شمال الضفة

ليس هذا فحسب، فقد كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو ان رئيس الائتلاف الحكومي دافيد بيتان ورئيسة كتلة «البيت اليهودي» شولي المعلم رفائيلي، يقومان بالتنسيق مع «مجلس السامرة الإقليمي» بدفع مشروع قانون يزيل القيود المفروضة على حركة الإسرائيليين في المستوطنات التي تم إجلاؤها في شمال الضفة الغربية.

وفي تقرير بعنوان «لا ينفصلون» تابعت «يسرئيل هيوم» «ينظر الكثير من المبادرين الى القانون على انه خطوة أولى على طريق طويل، سيؤدي في نهاية المطاف الى إعادة بناء المستوطنات الشمالية الأربع في السامرة التي تم تفكيكها خلال فك الارتباط: حوميش، سانور، غانيم وكديم»[٣٣].

(٥) ما حقيقة المقاطعة في العالم ؟

هذا على مستوى الجهاز القضائي في إسرائيل وتجاهله للقانون الدولي الذي يعتبر الضفة الغربية أرضا محتلة بكل ما يترتب على ذلك من دلالات عملية، أما على المستوى العالمي فهناك تساؤلات عن حقيقة وجدوى الضغوط الدولية على مشروع الاستيطان ووقفه. بخلاف ما يعلن ويشاع وتتناقله وسائل إعلام محلية ودولية يعترف بعض المستوطنين أن الحديث عن مقاطعة عالمية لمنتوجاتهم فيها الكثير من المبالغة. ويقول داني ميمون مزارع مستوطن من مستوطنة تومر إن الأحاديث عن المقاطعة هي رواية المنظمات اليسارية، لكن المستوطنين على الأرض لا يشعرون بها. وضمن تحقيق لصحيفة « معاريف « بعنوان « مزارعو غور الأردن يخططون لمقاطعة أوروبا « نشرته بتاريخ ٢٤-١٢-٢٠١٤ قال إن الطلب في أوروبا على الخضراوات كبير، وإن تراجع تصدير العنب مرده منافسة العنب الإسباني والمصري وليس المقاطعة وعندما يزيد الطلب في السوق يتوجه الأوروبيون لنا طالبين بضاعتنا.[٣٤] لافتا إلى وجود أسواق بديلة للسوق الأوروبية كروسيا وغيرها، لافتا إلى أن الفلفل قد زاد تصديره

لأوروبا في السنوات الخمس الأخيرة بـ ١٨٪ وزادت نسبة الخضراوات الاستيطانية المصدرة لروسيا بنسبة ٢٠٪ والسوق الروسي يزداد يوما بعد يوم. كل شيء عرض وطلب وأحيانا يتباكى مزارعونا بهدف الحصول على تعويض من الدولة». وهذا ما أكده أفيغدور أربيل من مستوطنة مسوأه المختص بزراعة وتصدير التين لأوروبا. ويتابع ضمن التقرير المذكور «أعمل مع شركة ماركس أند سبينسر التي تحصل أحيانا على التين من اسبانيا فتدعي أنها تقاطعنا ولكنها ما تلبث أن تطلب منا كميات من التين عند الحاجة دون تردد».

المصادر:

١ أنظروا: حركة السلام الآن، تقرير: تكلفة المستوطنات، أو كيف تميز دولة إسرائيل لصالح المستوطنات وجمهور المستوطنين، صيف ٢٠١٣
http://peacenow.org.il/wp content/uploads/2016/01/settle-mentsbudgetnotebook.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢ أنظروا التقرير: كرم نابوت: الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية. سنة ٢٠١٣
http://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481c b6c7e5c08cd03117.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣ افتتاحية هآرتس ٢٠١٧/١١/١٣: «ليُوقف الطرد»
https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/. premium-1.4590738 (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٤ أنظروا التقرير: كرم نابوت: الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية. سنة ٢٠١٣
http://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481c b6c7e5c08cd03117.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٥ أنظروا التقرير: كرم نابوت: الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية. سنة ٢٠١٣
http://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7_00b6ea35dd26481c b6c7e5c08cd03117.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٦) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١٦
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2238.pdf
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٧ أنظر تقارير واقع الزراعة الفلسطينية على موقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» http://www.mas.ps/arabic.php

٨ انظر تقرير هيومان رايتس واتش: إسرائيل ـ الزراعة في المستوطنات تضر أطفال الفلسطينيين»، ٢٠١٥/٤/١٣
https://www.hrw.org/he/news/2015/04/13/269575
(شوهد في تشرين ثاني ٢٠١٧)

٩ انظر تقرير هيومان رايتس واتش: إسرائيل ـ الزراعة في المستوطنات تضر أطفال الفلسطينيين»، ٢٠١٥/٤/١٣
https://www.hrw.org/he/news/2015/04/13/269575
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٠ انظر تقرير هيومان رايتس واتش: إسرائيل ـ الزراعة في المستوطنات تضر أطفال الفلسطينيين»، ٢٠١٥/٤/١٣
https://www.hrw.org/he/news/2015/04/13/269575
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١١ تقرير جمعية «عير عميم»: «فصلوني عن سائر القرية»: الفلسطيني الوحيد من الضفة الغربية الذي يقطن في دولة إسرائيل»، ٢٠١٧/١٠/٣١
http://www.ir-amim.org.il/in-the- http://www.ir-amim.org.il/he/node/2128 (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٢ تقرير جمعية «عير عميم»: «فصلوني عن سائر القرية»: الفلسطيني الوحيد من الضفة الغربية الذي يقطن في دولة إسرائيل»، ٢٠١٧/١٠/٣١
http://www.ir-amim.org.il/in-the- http://www.ir-amim.org.il/he/node/2128 (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٣ «هعوكتس»منصةإسرائيليةنقديةفيمجالاتالاقتصاد،المجتمع،السياسةوالاتصالات، أنظر http://www.haokets.org/2010/10/21/%D7%9B%D7%
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٤ منظمة «يش دين» (يوجد قانون) أنظر:
https://www.yesh-din.org/%D7%9C%D7%A8%D7%95%D7%A7%D7%9F-%D7%9E%D7%AA%D7%95%D7%D7%9/
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٥ منظمة «يش دين» (يوجد قانون) أنظر:
https://www.yesh-din.org/%D7%9C%D7%A8%D7%95%D7%A7%D7%9F-%D7%9E%D7%AA%D7%95%D7%D7%9/
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٦ براك ربيد، «منظمة الأمم المتحدة تحذر ١٥٠ شركة عاملة في المستوطنات من إدراجها في القائمة السوداء؛ بعضها أعلن عن نيته الخروج من إسرائيل.»، هآرتس، ٢٠١٧/٩/٢٧
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.4473392
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٧ إيكي ألنير ،«الإخوة المنسيون– لا أفهم كيف يسمح سكان« سديروت» باستغلالهم بشكل ساخر من قبل المستوطنين»، موقع nrg، ٢٠٠٥/٨/١
http://www.nrg.co.il/online/1/ART/965/582.html
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٨ رونيت دومكا وميخال رماتي، «الدعوات لمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية تتزايد، وتطبيقات المقاطعة تكتسب زخمًا. موقع ذي ماركر، ٢٠١٤/٨/١٠
http://news.xoox.co.il/item_1432963.htm
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٩ «بتسيلم» منظمة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، أنظر تقرير: «وسائل تفريق المظاهرات في المناطق»
http://www.btselem.org/hebrew/publications/summaries/201212_crowd_control (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٠ إيكي ألنير ،«الإخوة المنسيون– لا أفهم كيف يسمح سكان« سديروت» باستغلالهم بشكل ساخر من قبل المستوطنين»، موقع nrg، ٢٠٠٥/٨/١
http://www.nrg.co.il/online/1/ART/965/582.html
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢١ «أدفا» منظمة إسرائيلية تعنى بالشؤون الاقتصادية – الاجتماعية والفوارق الطبيقة،أنظر http://adva.org/he/price_of_occupation/
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٢ تقرير حركة السلام الآن: حالة طوارئ سياسية: التطورات الأخيرة في المستوطنات، تشرين الثاني ٢٠١٧» ٢٠١٧/١١/١٣
http://peacenow.org.il/two-states-emergency
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٣ تقرير حركة السلام الآن: «لماذا دولتين؟»، ٢٠١٧/٦/٢٦
http://peacenow.org.il/%D7%9C%D7%9E%D7%94-%D7%A9%D7%AA%D7%99-%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%95%D7%AA (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٤ أنظروا: حركة السلام الآن، تقرير: تكلفة المستوطنات، أو كيف تميز دولة إسرائيل لصالح المستوطنات وجمهور المستوطنين؟، صيف ٢٠١٣
http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/01/settle-mentsbudgetnotebook.pdf (شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٥ حركة السلام الآن: ثمن المستوطنات، ٢٠١١/٨/١٢

(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧) http://peacenow.org.il/settlement-price

٢٦ تقرير دائرة الإحصاء المركزية عن البناء في المستوطنات، تموز ٢٠١٧
http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=335
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٢٧ مشروع بحثي: من يربح من الاحتلال؟
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧) https://whoprofits.org/

٢٨ مشروع بحثي: من يربح من الاحتلال؟

٢٩ يوتام بيرغر، «مندلبليط: يُسمح بمصادرة أراضي فلسطينيين لصالح جمهور المستوطنين»، موقع هآرتس، ٢٠١٧/١١/١٥
https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.4605462
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣٠ يأير ألطمان، «بشارة للاستيطان: أراض تصادر من أجل شق شارع»، موقع صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٧/١١/١٥
http://www.israelhayom.co.il/article/515645
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣١ يوفال بيس، «مزارعو غور الأردن يخططون لمقاطعة الاتحاد الأوروبي»، موقع معاريف، ٢٠١٤/٤/٢٤
http://www.maariv.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=E&0r9VQ=FFLMF
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣٢ افتتاحية صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠١٧/١١/٦: «لواء سارقي الأراضي».
https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.
premium-1.4605816 (شوهد في تشرين ثاني ٢٠١٧)

٣٣ نداف شرجاي، «لا ينفصلون»، موقع صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٧/١١/١٦
http://www.israelhayom.co.il/article/515829
(شوهد في تشرين الثاني ٢٠١٧)

٣٤ موقع nrg، الولايات المتحدة تمارس ضغطًا لمنع نشر قائمة بأسماء الشركات الفاعلة في يهودا والسامرة»، ٢٠١٧/٨/٢٢
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/891/684.html
(شوهد في تشرين ثاني ٢٠١٧)